# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

## رقم ١١٥ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة يابانية لمصر لتمويل مشروع تطوير المعهد العالى للتمريض التابع لجامعة القاهرة والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢١/١/١٩٩١.

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

**قرر :**

**( مادة وحيدة )**

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، بشأن منحة يابانية لمصر لتمويل مشروع تطوير المعهد العالى للتمريض التابع لجامعة القاهرة ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢١/١/١٩٩١ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

**صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ شعبان سنة ١٤١١ هـ ( ٩ مارس سنة ١٩٩١ م ) .**

**حسنى مبارك**

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٦ شعبان سنة ١٤١١ هـ الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٩١ م .

القاهرة فى ٢١ يناير ١٩٩١

**صاحب السعادة**

**السيد / تشوسى يامادا**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربيـــة

أتشرف بالاحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصـادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصـداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيـابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيـذ مشروع تحسين المعهـد العالى للتمريض جامعة القاهرة بواسـطة حكومة جمهورية مصر العربية ( والمشار اليه فيما يلى بـ « المشروع » ) تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها الى مائة وتسعة عشر مليون ين ( ١١٩٫٠٠٠٫٠٠٠ ين ) ( المشار اليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلا الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٢٠ ينـاير ١٩٩٢ ، الا اذا تم اتفـاق متبادل بين السلطات المعنيـة بالحكومتين على مد هـذه الفترة .

٣ ـ تستخدم المنحه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء الخدمات الآتية من رعايا يابانيين : ( يقصـد بعبارة يابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشـخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشـخاص اليابانيـة الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون ) .

الخدمات الضرورية لعمل التصميمات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا باليين يابانى مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار اليها فى الفقرة ٣ • وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة •

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ ( والمشار اليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها » ) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الاجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك » ) •

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها • ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

٦ ـ تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

١ ـ كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها •

٢ ـ منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك

فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

٣ ـ تحمل كافة المصاريف اللازمة لعمل التصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تعطيها المنحة .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بشأنه اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وأننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى

**دكتور / موريس مكرم الله**

القاهرة فى ٢١ يناير ١٩٩١

**صاحب السعادة**

**الدكتور / موريس مكرم الله**

وزير الدولة للتعاون الدولى

أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحسين المعهد العالى للتمريض ، جامعة القاهرة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ( والمشار اليه فيما يلى « المشروع » ) تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها منحة تصل قيمتها الى مائة وتسعة عشر مليون ين ( ١١٩٫٠٠٠٫٠٠٠ ين ) ( والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٢٠ يناير ١٩٩٢ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء الخدمات الآتية من رعايا يابانيين : ( يقصد بعبارة رعايا يابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون ) .

الخدمات الضرورية لعمل التصميمات التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار اليها فى الفقرة ٣ ، وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ ( والمشار اليها فيما بعد بـ « العقود التى تم اقرارها » ) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها ( يشار اليه فيما بعد بـ « البنك » ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها . وتتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومدينية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ ـ تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

١ ـ كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها .

٢ ـ منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربيـة لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

٣ ـ تحمل كافة المصاريف اللازمة لعمل التصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هـذه المذكرة ومذكرة سـعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربيـة ، تأكيدا للترتيبات السـابقة بمثابة اتفـاق بين الحكومتين يصـبح ساري المفعول من تاريخ تسـلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيـد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هـذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وانني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العـادة
ومفوض عن اليـابان لدى
جمهورية مصـر العربيـة
**تشوسى ياماداً**

# وزارة الخارجية

## قـرار رقـم ٦٠ لسنة ١٩٩١

**نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

بعـد الاطلاع على قرار السـيد رئيس الجمهورية رقم ١١٥ لسـنة ١٩٩١ الصـادر بتاريخ ١٩٩١/٣/٩ بشـأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربيـة واليابان بشأن منحة يابانيـة لمصر لتمويل مشروع تطوير المعهد العالى للتمريض التابع لجامعة القاهرة والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩١/١/٢١

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٣/١٣ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٣/١٦ ؛

**قـرر :**

**( مادة وحيدة )**

ينشر فى الجريدة الرسـمية الخطـاب المتبـادل بين حكومتى جمهـورية مصر العربية واليابان بشأن منحة يابانية لمصر لتمويل مشروع تطوير المعهـد العالى للتمريض التابع لجامعة القاهرة والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩١/١/٢١

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/٣/١٩

صدر بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٣

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجيـة

**د. احمد عصمت عبد المجيد**